



The Logical And Suppositive Regents According To Al-Sarhandi In His Book "Al-Safiya Fi Tawdih Al-Kafiya"

Salwa Hammoud Mohamed

(University of Fallujah – College of Islamic Sciences)

Email: salwa.hamoud@uofallujah.edu.iq/ Phone: 07739070784

Prof. Dr.abdul Razzaq Ali Hussein

(University of Fallujah – College of Islamic Sciences)

Email: dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq/ Phone: 07902970507

Abstract

Praise be to Allah, and prayers and peace be upon the Messenger. It is not hidden from the students the interest of the grammarians in the moral and assessing factors, and the reason for this interest lies in the fact that the logical regents is not subject to a verbal context, and it is not hidden also the importance of the explanations that dealt with the book of "Kafiya of Ibn al-Hajeb", among which is the book of al-Safiya which It is distinguished by the abundance of its grammatical material, in addition to the large number of verbal regents contained in it. In this research, I dealt with the verbal regents in the book (Al-Safiya in clarification and interpretation Al-Kafiya), and I dedicated it in one chapter, which is the chapter on logical regents and the evaluation of regents, so the research was marked by (The Logical And Suppositive Regents According To Al-Sarhandi In His Book "Al-Safiya Fi Tawdih Al-Kafiya").The nature of the research required that the opening of the introduction followed by a summary of the logical regents and their di-



visions when grammarians, then divided the subject of research on two sections. dealt with in the first section moral factors when Al-Sarhindi, and dealt with in the second section estimate regents, then folded the research with a conclusion to the most prominent results, followed by a list of references. I extend my sincere thanks to my professor, Dr. Abdul Razzaq Ali Hussein, and I also thank everyone who extended a helping hand to me, and Allah Who is the owner of success.

Keywords: (regent, logical, lift, Suppositive , deletion)





العوامل المعنوية والمقدرة عند شاه جان السرهندي (ت ١٣٩٣ هـ) في كتابه:

الصافية في توضيح الكافية

سلوى حمود محمد سرحان

(جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية)

الايمل: salwa.hamoud@uofallujah.edu.iq/ الهاتف: ٠٧٧٣٩٠٧٠٧٨٤

أ.د. عبدالرزاق علي حسين

(جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية)

الايمل: dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq/ الهاتف: ٠٧٩٠٢٩٧٠٥٠٧

ملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فإنه لا يخفى على الدارسين اهتمام النحويين بالعوامل المعنوية والمقدرة، ويكمن سبب هذا الاهتمام، كون العامل المعنوي لا يخضع لقريئة لفظية، ولا يخفى على الدارسين أهمية الشروح التي تناولت كافية ابن الحاجب، فمنها كتاب الصافية الذي يتميز بغزارة مادته النحوية، فضلاً عن كثرة العوامل اللفظية الواردة فيه، فقد تناولت في هذا البحث العوامل اللفظية في كتاب (الصافية في توضيح الكافية)، وخصّصته في باب واحد هو باب العوامل المعنوية وتقدير العوامل، فكان البحث موسوماً ب(العوامل المعنوية وتقدير العوامل عند السرهندي في كتابه الصافية في توضيح الكافية)، واقتضت طبيعة البحث أن يُفتتح بمقدمة يعقبها موجز عن العوامل المعنوية وتقسيماتها عند النحاة، ثم قسّمتُ موضوع البحث على مبحثين، تناولتُ في المبحث الأول العوامل المعنوية عند السرهندي، وتناولت في المبحث الثاني تقدير العوامل، ثم طويتُ البحث بخاتمة لأبرز النتائج، متلوة بثبت من المصادر والمراجع. واتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور عبد الرزاق علي حسين، كما أشكر كل من مدّ لي يد العون، والله ولي التوفيق.

الكلمات المفتاحية: (العوامل، المعنوية، الرفع، المقدرة، الحذف)



العوامل المعنوية والمقدّرة عند شاه جان السّرهندي (ت ١٣٩٣هـ) في كتابه:

الصفافية في توضيح الكافية

سلوى حمود محمد سرحان

أ.د. عبدالرزاق علي حسين

(جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية)

المقدّمة:

الحمد لله الكريم المنان صاحب الفضل والإحسان، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والنبي المرسل

محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، أمّا بعد:

نالت نظرية العامل في النحو العربي اهتمامًا كبيرًا من قبل الباحثين قديمًا وحديثًا إذ هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي، بل هي العمود الفقري الذي تدور عليه كل مباحثه الرئيسة والفرعية، وبعد كتاب الصفافية من الكتب التي تناولت شرح كافية ابن الحاجب الذي يعد من الكتب النحوية المهمة في تأصيل قواعد النحو العربي والتي تناولها النحاة بالشرح والتفصيل، ومن هذه الكتب كتاب الصفافية الذي يمتاز بكثرة عوامله المعنوية والمقدّرة، ومن هنا جاءت أهمية البحث، لذلك أرتأيت أن اتناول في هذا البحث العوامل المعنوية والمقدّرة؛ لكونه لا يخضع لقريئة لفظية، وهو ما لم يكن للسان فيه حظ، وكان من طبيعة البحث أن يتقدّمه مقدّمة تناولت فيه موجزًا عن العوامل المعنوية، ثمّ قسمتُ البحثُ إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول: العوامل المعنوية، ثمّ ختمته بالمبحث الثاني: العوامل المقدّرة، وانتهيتُ البحثُ بخاتمةٍ لأبرز النتائج، ثمّ بثبتٍ للمصادر والمراجع.

واتقدّم بالشكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق علي حسين الذي لم يدخر وسعًا في إبداء

النصح والتوجيه لي فجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحثة



التمهيد:

١- مولده ونشأته:

هو عبد الله جان بن حسن جان بن آغا عبد الرحمن جان الفاروقي^(١) نسباً، السِّنْدِي مولدًا، الحنفي^١ مذهبًا، النقشبندي المجددي طريقةً، السَّرَهِنْدِي^(٢) سكنًا، المعروف ب: (شاه آغا جَان السَّرَهِنْدِي)، ولد في قرية (تكر) من مديرية حيدر آباد (السِّنْد باكستان) في شهر جمادى الأولى سنة (١٣٠٥هـ).

نشأ الشيخ السَّرَهِنْدِي في بيت علم وورع، فهو من عائلة علمية ذات سلالة في العلم، فجده الحادي عشر الشيخ المعروف أحمد السَّرَهِنْدِي (ت ١٠٣٤هـ)، الذي دانت له بلاد السِّنْد في عهده، فكان من عائلة مجتدية من جلّ علماء السِّنْد، فأجداده العظام كلهم من صلحاء الأنام وعلمائهم وفضلائهم، وكان والده عالمًا بالعلوم العقلية والنقلية، فكان ينهل من علم والده شتى العلوم حتى صار من العلماء الذين يُشار لهم بالبنان، وكانت مدرسة والده هي المدرسة الأولى التي تربى فيها في أهم أطوار حياته^(٣).

٢- مكانته العلمية:

كان الشيخ من علماء عصره المعروفين، فهو عمدة الفقهاء الأفاضل، ونخبة الصلحاء المتورعين، ومن أبرز عماء السِّنْد، أخذ علمه عن والده الذي كان عالمًا في العلوم العقلية والنقلية، ولم يزل ينهل من علم والده حتى صار من العلماء الربانيين جامعًا بين المعقول والمنقول، حاويًا للفروع والأصول، مطلعًا على دقائق المعارف ودقائق الحكم.

٣- شيوخه:

تلمذ الشيخ السَّرَهِنْدِي على يد علماء أجلاء في بلاده، فتلقّى عنهم العلوم كلها معقولها ومنقولها، ومن

أشهر هؤلاء العلماء^(٤):

(١) نسبةً إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) نسبةً إلى مدينة سَرَهِنْد، وتسمى قديمًا (سَهْرَنْد)، وهي تقع بين دهلي ولاهور في الهند، ومعناها (غابة الأسود). ينظر: الأعلام للزركلي: ٤٣١/١. وموقعها الحالي في منطقة (فاتحجره صاحب) في ولاية (البنجاب) الهندية قريبة من مدينة (جانديكت) حاليًا.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام في الهند: ٢٤.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام في الهند: ٢٤.



- أ- جدّه سلطان العارفين الشيخ الأجلّ آغا عبد الرحمن جان الفاروقي (ت ١٣١٥هـ).
- ب- والده عمدة العلماء المحققين الشيخ الكامل آغا محمد حسن جان الفاروقي (ت ١٣٦٥هـ).
- ت- علامة الزمان الشيخ لعلّ محمد المتعلوي السندي (ت ١٣٥٣هـ).
- ث- أستاذ الأفاضل فريد العصر الشيخ خير محمد السندي (ت-هـ)^(١).
- ج- عالم الفقهاء الشيخ المخدم حسن الله الباتائي الصديقي السندي (ت ١٣٣٩هـ).
- ٤- تلاميذه:
- أخذ عنه العلم سماعاً وإجازةً كثيرين دانت لهم الدنيا في علمهم، إلاّ أنّه لم تصلنا أسماؤهم؛ لقلّة المصادر التي ترجمت له.
- ٥- مؤلفاته:
- خلف الشيخ ثروة علمية كبيرة ونافعة، وقد تنوعت تأليفه في فنون عديدة، فقد ألف في القراءات، والحديث، والفقه، والعقائد، والنحو، والأدب والأخلاق، والطب، وغير ذلك باللغة العربية والفارسية والسندية ومن أهم مؤلفاته: (أحسن المسائل، وأربعين مكتوبات، وانتخاب مكتوبات الإمام الرباني، وراحة القلوب، راحة المخلصين، شرح قصيدة بانث سعاد، الصافية في توضيح الكافية، مخزن العلوم، هداية الحج، هداية نامه)، ولم استطع تصنيف هذه المؤلفات وإرجاعها إلى مجالاتها بسبب عدم ترجمتها إلى العربية^(٢).
- ٦- مذهبه النحوي:
- لم يلتزم السرهندي مذهباً معيناً، وهو في الغالب يميل إلى مذهب البصريين وإن لم يصرح في بعض الأحيان بذلك، ويبدو إنّه حاول أن يرسم مذهب النحاة المتأخرين في ميلهم إلى البصريين ومخالفتهم الكوفيين، متبعاً في ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في كتابه الكافية، والرضي (ت ٦٨٦هـ)، وقد صرح في موضع واحد في كتابه بأنّ المذهب البصري هو المختار عنده^(٣).
- أما رأيه فقد كان رأي من سبقه من النحاة، فقد حذا حذوهم ونحا منحاهم.

(٢) لم أعتز على سنة وفاته في المصادر.

(٢) ينظر: توصيف المخطوط "ستر وحجاب" للشيخ عبد الله جان شاه آغا السرهندي (ت ١٣٩٣هـ) ومنهج المؤلف فيه: ٢٨.

(٣) ينظر: الصافية: ١٢٢.



٧- وفاته:

توفي رحمه الله في الثالث من شهر ربيع الأول سنة (١٣٩٣هـ) عن ثمانٍ وثمانين سنة في قرية (تكر) في بلاد البسند.

المبحث الأول: العوامل المعنوية:

تحدّث السرهندي عن العوامل المعنوية والمقدّرة في كتابه، فقد حاول تتبع المعمولات التي لا يوجد في اللفظ عامل لها محاولاً البحث عن عواملها المقدّرة، وما ورد من هذا في كتابه:
-العوامل المعنوية:

يرى السرهندي كغيره من النحويين إنّ بعض ظواهر الإعراب، لا تخضع لقريئة لفظية، أي: هو مالا يكون للسان فيه حظ، أي هو معنى يُعرف في القلب^(١)، فربط السرهندي بينها وبين معنى تركيبى ألا وهو العامل، وقد تكلم السرهندي كثيراً عن العوامل، وسأوجز بعضاً منها:
١- رافع المبتدأ:

يعد الابتداء من أشهر العوامل النحوية، وأكثرها استثناءً باهتمام النحويين، فمن المعروف أنّ المسند إليه مرفوع سواء كان مبتدأ أم كان فاعلاً، فهل الأسناد هو سبب الرفع؟ ذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ الضمة علم الأسناد^(٢)، وهو ما ذهب إليه الأقدمون، وهناك من يرى أنّ قُصارى ما يُناط بالضمة أن تكون إشارة مميزة للمسند إليه^(٣)، ولا خلاف كبير بين القولين السابقين، إلّا أنّ الخلاف في رافع المبتدأ، فذهب السرهندي إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وإمّا رُفع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، وهو ما ذهب إليه سيبويه^(٤) (١٨٠هـ)^(٥)، في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، كقولك: (زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك)، وحجتهم في ذلك؛ أنّ المبتدأ

(٢) ينظر: التعريفات: ١٤٦.

(٢) ينظر: أحياء النحو للحلواني: ٥٣، والتفكير النحوي عند المبرد: ٦٠.

(٣) أصول النحو العربي: ١٤٠.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٦/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٢/١.



لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من الآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما، فكلّ واحدٍ منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً أو معمولاً^(١)، وعلل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) سبب رفعهما؛ لتجردهما من العوامل التي هي: (كان)، و(إن)، و(حسب وأخواتها)، فإنّما أن دخلت على الاسم عدلته عن الرفع، إذ كونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً، من حيث أنّ الإسناد لا يتأتى من طرفين: مسند ومسند إليه^(٢)، وقد تبع السرهندي جمهور النحاة^(٣)، في أنّ العامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية.^(٤)

ب- العامل في الحال قد يكون معنوياً:

العامل في الحال عند النحاة إمّا أن يكون فعلاً أو بمعنى الفعل، فالفعل مثل: (أقبل، وجاء)، كقولك: (جاء زيدٌ ركباً)^(١)، ومعنى الفعل: ما يستتبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ك(الظرف، والجار والمجرور)، نحو: (زيدٌ في الدار قائماً)، (ف قائماً): حال من المضمّر في الجار والمجرور، وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار، فهذا العامل معنى الفعل، لأنّ لفظ الفعل ليس موجوداً، هذا إذا جعلته ظرفاً لزيد ومستقراً له^(٢)، وحرف التنبيه نحو: (ها أنا زيدٌ قائماً)، واسم الإشارة نحو: (ذا زيدٌ ركباً)، وحرف النداء نحو: (يا ربّنا مُنعماً)^(٣)، ويُشير ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إلى أنّ العامل في الحال قد يكون معنوياً بقوله: "والحالُ منتصبٌ لشبهه بالمفعول به؛ لأنّه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وأنّ في الفعل دليلاً عليه كما فيه دليل على المفعول"^(٤)، ويرى السرهندي أنّ العامل في الحال إمّا أن يكون الفعل حقيقياً نحو: (ضربتُ زيداً

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٢/١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٤/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي: ٦٤٠.

(٨) الأصول في النحو لابن السراج: ٢١٣/١.



قائماً)، أو شبهه ك(اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل والمصدر)، أو ما يكون في معناه أي: يكون العامل في الحال معنى الفعل وهو الذي لا يكون من صيغة الفعل بل مستنبطاً من معناه ك(الظرف المستقر، واسم الإشارة، وحرف النداء، وزاد عليها(كأن، وليت، ولعل)، نحو قولك: (كأنه أسدٌ صائلاً)، و(ليتك عندي قائماً)، و(لعله في الدار قائماً)، ففي هذه الأمثلة كلها العامل في الحال معنى الفعل المستنبط من هذه الألفاظ^(١)، وعلل ابن الشجري(ت٥٤٢هـ)، سبب إعمال هذه الحروف الثلاثة (كأن، وليت، ولعل)؛ لقوة شبههن بالفعل، فتقول: (كأن زيداً راكباً أسدً)، و(ليت زيداً مقيماً عندنا)، و(لعل بكرًا جالسًا في الدار)^(٢) واستنادًا إلى ما سبق فإن السرهندي لم يخرج عن آراء من سبقه من النحاة سواء كانوا بصريين أو كوفيين فإنهم جميعاً ذهبوا إلى أنّ العامل في الحال إما الفعل أو معناه.

ت- عامل الجر في المضاف إليه:

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، وتعددت مذاهبهم، ف يرى السرهندي أنّ عامل الجر في المضاف إليه إما أن يكون لفظاً ظاهراً بوساطة حرف الجر، أو مقدرًا تقديرًا مقصودًا كما في قولك: (صمتُ يومَ الجمعة)، فهنا (يومَ الجمعة)، غير مقصود في العمل؛ لأنه لو كان مقصودًا لوجب جره أي: (يوم الجمعة)^(٣)، وللنحاة عدّة مذاهب في عامل جر المضاف إليه، وقد جاء اختلافهم في العامل بين العامل المعنوي، والعامل اللفظي أي: بين (اللام المقدر) وبين المضاف، فمن يرى أنّ العامل هو الحروف المقدّرة، نظر إلى معناه في الأصل المتقدم، وهو وجود حرف الجر بين المضاف إليه والمضاف، إذ أصلُ (غلام زيد): (غلامٌ يُجعلُ لزيد)، ومن قال: بأنّ عامل الجر هو المضاف، قال: إنّ حروف الجرّ شريعةً منسوخةً، والمضاف مفيد معناه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة^(٤).

(٢) ينظر: الصافية: ٢٦٨.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٠/٣.

(٤) ينظر: الصافية: ٣٣٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٦٦، وشرح قواعد الإعراب: ١٧٣.



وللنحاة في عامل الجر في المضاف إليه ثلاث آراء:

١- المضاف.

٢- الإضافة.

٣- الحرف.

أما الرأي الأول فهو: مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(١)، فقد ذهب إلى أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وهو أصحّ الأقوال؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلاّ بعامله^(٢)، وتبعه جمهور النحويين، واستدلوا على ذلك بأدلة:

١- بأنّ اتصال الضمير بالمضاف وقد يكون المضاف إليه ضميراً، نحو: (درهمك، وكتابي، وديناره). وقد علم أنّ الضمير لا يتصل إلاّ بالعامل فيه^(٣).

٢- إنّ حروف الجر شريعةً منسوخةً، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان (غلامٌ زيدٌ) نكرة كـ(غلامٌ لزيدٍ)، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل بوساطة (الأول)، وهو الجار بنفسه^(٤)، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "والجرُّ إنّما يكون في كلّ اسمٍ مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"^(٥).

٣- أنّه يقتضي المضاف إليه، ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار^(٦).

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤١٩/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٦٧٤/١.

(٣) ينظر: المساعد: ٣٢٩/٢، وهم الهوامع: ٥٠١/٢، وحاشية الحضري: ٤٩٢/٢، وقضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفصل: ٣٣٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٦٦.

(٥) كتاب سيبويه: ٤١٩/١.

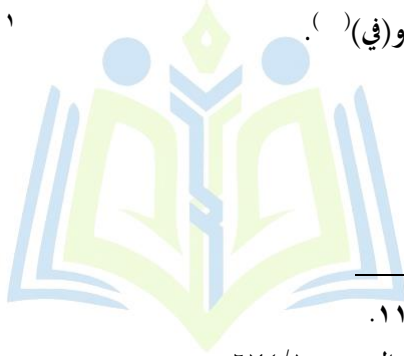
(٦) ينظر: حاشية الحضري: ٤٩٢/٢.



أما الرأي الثاني: مذهب الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(١)، وابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)^(٢)؛ وتبعه ابن يعيش (٦٤٣هـ)^(٣)، ونسبه السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٤) إلى الزجاج (ت ٣١١هـ)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٥)، وهو أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو الحرف المقدر ناب عنه المضاف^(٦).

وأما الرأي الثالث: فهو مذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٧)، والسّهيلي (ت ٥٨١هـ)^(٨)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٩)، واحتجوا لهذا الرأي بأنّ النسبة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه هي المعرفة للمضاف، فهو لا يقوم بعمل التعريف كما أنّ الحرف المقدر لا يقوم بذلك^(١٠).

وأما الرأي الرابع: فهو مذهب الزجاج (ت ٣١١هـ)^(١١)، واختُلف في العبارة التي تطلق على هذا الرأي، فقيل: (حرف مقدر)، و(حرف منوي)، و(حرف متضمن معنى الاضافة)، و(معنى الحرف)، ووجه هذا الرأي هو (المعنى)، فلا يخلو في كلّ إضافة حقيقية من تقدير حرف جرّ مناسب، والمعروف عند النحاة إنّهُ يقدر أحد ثلاثة أحرف، هي: (اللام) و(من) و(في)^(١٢).



- (٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١١٣.
- (٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١٢/٤، شرح التصريح: ٦٧٤/١.
- (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤.
- (٥) ينظر: همع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (٦) ينظر: شرح التصريح: ٦٧٤/١، وهمع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (٧) ينظر: همع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (٨) ينظر: آمالي السّهيلي: ٢٠.
- (٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٠١/٤.
- (١٠) ينظر: العامل النحوي، بحث في مجلة جامعة أم القرى، العدد: ١١، ص: ٤٨٩.
- (١١) ينظر: شرح الأشموني: ١٢٣/٢، همع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٠١، وارتشاف الضرب: ١٧٩٩/٤.



ث- رافع الفعل المضارع:

كثُرَ الجدلُ بين النحاة في رفع الفعل المضارع، أو تجرُّده من العامل، فقضية رفع الفعل المضارع هي موضع خلاف بين النحاة، فمذهب سيبويه^(١) (ت ١٨٠هـ) والبصريين إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله^(٢)، ويرى المبرد (ت ٢٨٥هـ)، أن المسوِّغ لرفعه؛ لوقوعه موقع الاسم، وللتفريق بين المعاني، فلولا إعرابه؛ لالتبست المعاني ببعضها^(٣)، وقد بين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أوجه الشبه بين الاسم والفعل بعدة وجوه:

- الوجه الأول: تخصيص الفعل المضارع عند شيوعه، فكما أن الاسم يتخصص بشيوعه، كذلك الفعل فحُمِلَ عليه.
- الوجه الثاني: دخول لام الابتداء مشابحة له بالأسماء، فكما تدخل على الاسم، فإنها تدخل على الفعل.
- الوجه الثالث: اشتراك الفعل المضارع في الحال والاستقبال، فأشبهه الأسماء المشتركة، ك(العين) تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء.
- الوجه الرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم، كذلك؛ كقولك: (مررتُ برجلٍ يضرب)، كما تقول: (مررتُ برجلٍ ضارب)، فقد قام (يضرب)، مقام (ضارب).
- الوجه الخامس: جريان الفعل المضارع على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ف(يضرب) على وزن (ضارب)، في حركاته وسكونه؛ لهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذا الوجه استحقَّ الإعراب^(٤).

بينما ذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) مذهباً يوافق رأي الكوفيين ويبتل رأي البصريين، فيرى أن الرفع للفعل المضارع هو التعري، فيُرفع الفعل المضارع لتجرُّده عن الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٠/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٤٣/١، ومسائل خلافية في النحو: ٩٧-٣٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٤٩.

للبصريين، وعلل سبب بطلان رأي البصريين بأن قولك: (هلاً تفعل)، و(جعلت أفعل)، فإن الفعل في هذين الموضوعين مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها، ورجح رأي الكوفيين؛ لسلامته من النقص.^(١)

وقد سلك السرهندي مسلك البصريين، وحذا حذو إمامهم سيويه (ت ١٨٠هـ)، في أن الرفع للفعل المضارع؛ خلوه من العوامل اللفظية، ولمشابهته الاسم في رفعه، فكما رفع المبتدأ والخبر العامل المعنوي، فكذلك الفعل، وهو الفعل المتفرد بالإعراب بين أقسام الفعل، وبين أن مشابهته للاسم هي مشابهة تامة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال، فأما في اللفظ؛ فلموافقته اسم الفاعل في (الحركات، والسكنات، والحروف)، نحو: (ضارب، ويضرب)، وأما في المعنى فمن حيث التخصيص والتعميم، وأما في الاستعمال؛ فكل منهما صفة للنكرة، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ، ويضرب).^(٢)

المبحث الثاني: تقدير العوامل

١- تقدير عامل رفع الاسم الواقع بعد (إن، ولو، وإذا) الشرطية:

إذ أشار السرهندي إلى أن الاسم الواقع بعدهن مرفوع بفعل مقدّر مفسّر بما بعده، ثم بين أن من أحكام (إن) الشرطية أن يكون بعدها فعل؛ ليكون هذا الفعل عوضاً عن الفعل المقدّر؛ لأنّ الفعل المقدّر لا بدّ له من مفسّر، والمفسّر لا بدّ أن يكون كالمفسّر في الاسم والفعلية، لذلك اشترطوا وقوع الفعل بعدها؛ لطلبها الفعل^(٣)، حيث قبح النحاة أن يليها اسم؛ لتشبيههم لها بالجزم، لذلك أوجبوا إضمار فعل مفسّر؛ ليكون كالعوض من الرفع^(٤)، وأتى السرهندي بشاهد لكل أداة من هذه الأدوات، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾^(٥)، فتقديره: (إن استجارك أحد)، ف(أحد): فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده، وقوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾^(٦)، تقديره: (لو تملكون أنتم)، وقوله تعالى: ﴿إذا السماء

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥١٩/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١/٦.

(٢) ينظر: الصافية: ٥٧٦-٥٧٨.

(٣) ينظر: الصافية: ٧٣٧.

(٤) ينظر: كتاب سيويه: ١١٢/٣، وشرح الرضي: ٤٣٧/١.

(٥) سورة التوبة: ٦.

(٦) سورة الإسراء: ٢٠١.



انشقت^(١)، تقديره: (إذا انشقت السماء انشقت)، واختلفت آراء النحاة في عامل رفع الاسم الواقع بعدهن، فمذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنه مرفوع بالابتداء، أو بفعلٍ مقدر^(٢)، بينما يخالفه المبرد (ت ٢٨٥هـ)، بكونه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ يُفسره ما بعده، ومثل لذلك بقول العرب: (لو ذات سوار لطمني)^(٣)، وأراد: (لو لطمني ذات سوار)، أي أنّ الاسم الواقع بعدها مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفسره الفعل المذكور بعده؛ ولأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالأفعال؛ لذلك قدروا بعدهن فعلاً مضمراً لتصح القاعدة، وهذا هو المذهب الراجح والقوي عند النحاة^(٤)، أما الكوفيون فذهب بعضهم إلى جواز وقوع المبتدأ والخبر بعدهما^(٥).

٢- تقدير عامل المفعول المقدم على فعله في باب الاشتغال:

إذ رأى السرهندي أنّ المفعول به المقدم منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسره معنى الفعل المذكور أو لفظه؛ لئلاّ يلزم اجتماع المفسر والمفسر، نحو: (زيداً ضربته)، ف(زيداً): منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسره الفعل المذكور (ضربته)، والتقدير: (ضربت زيداً ضربته)^(٦)، وقد سار السرهندي على آراء من سبقه من النحاة في تقدير عامل الاسم المشتغل عنه (المفعول به)، إذ ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنّ الاسم المشغول منصوب بفعلٍ محذوفٍ يُفسره ما بعده، فإنّ قولك: (زيداً ضربته)، بمعنى قولك: (ضربت زيداً ضربته)، إلاّ أنّهم آثروا الحذف؛ استغناءً بالفعل المذكور بعده المفسر لما قبله^(٧)، وتابعه المبرد (ت ٢٨٥هـ)^(٨)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(٩)، وكثير من النحاة في ذلك^(١٠).

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٩/٢.

(٣) كتاب الأمثال: ٢٦٨.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٧٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢١/٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٠٠/٤.

(٦) ينظر: الصافية: ٢٣٤.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٨١/ذ١.

(٨) ينظر: المقتضب: ٧٤/٢.

(٩) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٢٤١/٢.

(١٠) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٧٥، والأنصاف في مسائل الخلاف: ٦٩/١، وأوضح المسالك: ١٣٩/٢.

٣- حذف عامل المنادى:

إذ أشار السرهندي إلى حذف حرف النداء القائم مقام الفعل (أدعو) المقدر^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾^(٢)، فحذف حرف النداء (يا)، وبقي الاسم المنادى (يوسف) مبنياً على الضم كما كان قبل الحذف، ويجوز عند النحاة حذف حرف النداء إن لم يلتبس الكلام بعد حذفه.^(٣)

٤- تقدير عامل نصب الفعل المضارع بعد (حتى) الغائية الناصبة، وهي التي تكون بمعنى (إلى أن):
حيث يرى السرهندي أنّ عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (حتى)، هي: (أنّ) المضمره وجوباً، مانعاً جعل (حتى) هي الناصبة للفعل، معللاً ذلك بقوله: "إنّما حرف جرّ يمتنع دخولها على الفعل المضارع، فلا بدّ من تقدير (أنّ) المصدرية"^(٤)، مُبيّناً بقوله هذا أنّ (حتى) مختصة بالأسماء، وما يختص بالأسماء لا يعمل في الأفعال، فلو كانت عاملة في الأفعال لما كانت مختصة. مخالفاً برأيه الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّها بنفسها عاملة النصب في الفعل المضارع، فيصحّ على رأيهم: (لأسيرن حتى أصبح القادسية)، أن يكون الفعل (أصبح) منصوباً ب(حتى)^(٥)، متبعاً في رأيه البصريين الذين ذهبوا إلى أنّها عاملة النصب في الفعل المضارع بواسطة (أنّ) المصدرية المضمره، معلّين بأنّ الفعل إذا كان بعدها (غاية)، أو (علة) في تمام الجملة التي قبلها فهي حرف جرّ، والفعل بعدها منصوب ب(أنّ) مضمره، ولا يجوز إظهارها؛ لأنّ (حتى) صارت لطولها بدل اللفظ (أنّ)، وهذا هو المذهب المختار عند النحاة.^(٦)
ثمّ اشترط السرهندي للفعل المنصوب ب(حتى)، أن يكون مستقبلاً باعتبار زمن التكلم - وهو النظر إلى ما قبلها - كقولك: (أسلمت حتى أدخل الجنة)، فالفعل هنا مستقبل قطعاً؛ نظراً إلى ما قبله، وإلى زمن

(٢) ينظر: الصافية: ١٩٦.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٣٠، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٧٥/١، ونتائج الفكر في النحو: ٦١.

(٤) الصافية: ٥٨٤.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤/٤، وشرح الرضي: ٨٥٩/٥.



التكلم أيضاً، موافقاً بذلك قول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): " (وحتى) إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها".^(١)

٥- تقدير عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية، والواو وأو، ولام الجحود: الفاء في أصل وضعها حرف عطفٍ للترتيب والتعقيب^(٢)، فهي غير فاء السببية - والتي نحن بصدد الحديث عنها- التي تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها^(٣)، فهي من الأحرف الناصبة للفعل المضارع بوساطة (أن) المضمره وجوباً، ولا تنصب الفعل المضارع إلا بشرطين ذكرهما السرهندي في كتابه متبعا في ذلك آراء نحوي البصرة^(٤)، وهما: السببية، أي: يكون ما قبلها سببا لما بعدها، فتخلت (فاء) عن دلالتها الأصلية العاطفة إلى دلالة أخرى وهي السببية الناصبة للفعل المضارع وجوباً، وهذه الدلالة هي سبب العدول من الرفع إلى النصب، و الشرط الآخر: أن تكون مسبوقةً بطلبٍ ك(أمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو تمني)، وأضاف بعضهم (التحضيض، والدعاء، والترجي) على حسب ما ذكره السرهندي^(٥)، ثم استدل بقول الشاعر:

مُرْ وَادْعُ وَانَّهُ وَسَلْ وَاعْرَضْ لِحَضِيحِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَفِي قَدْ كَمَأَلَا^(٦)

ويرى معظم التحويين منهم: المبرد (ت ٢٨٥هـ)^(٧)، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)^(٨)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(٩)، أنّها حرف مهملٌ، خلافاً للكوفيين الذين نصبوا الفعل المضارع بها، فأعملوها في الأفعال، كما عملت العطف في الأسماء مخالفين برأيهم هذا جلّ التحاة، فكيف لحرف مهمل العمل، وهو غير مختص بنفسه؟ فكيف

(٢) الكافية في علم النحو: ٤٥.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٦١.

(٤) ينظر: المقرب: ٢٨٩، وضرائر الشعر: ٢٨٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨/٢.

(٦) ينظر: الصافية: ٥٩٥.

(٧) البيت في حاشية الأجرومية: ٤٩.

(٨) ينظر: المقتضب: ١٤/٢.

(٩) ينظر: الجني الداني: ٦١.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٣.

يختصُّ بغيره؟ إلا أن المبرد(ت٢٨٥هـ)^(١) فصل رأيهم بأنَّما تعطف الفعل كما تعطف الاسم إذا وُجِدَتْ المخالفة بمعنى أن يكون الأول مخالفاً الثاني فيحمل على معناه وينتصب ب(أن)المضمرة، كقولك: (مَا تَأْتِينِي فَتَكْرَمَنِي)، وعليه فإنَّ للنحاة أقوالاً:^(٢)

- الأول: قول البصريين في أنَّ الفعل المضارع منصوبٌ ب(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدراً على مصدر متوهم.

فإذا قلت: (أكرمني فأحسن إليك)، فالتقدير: (ليكن منك إكرامٌ فأحسن مني).

وحجتهم في ذلك "أن الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط، ولا تختص، بل تدخل على الكلمات

الثلاث، وما هذا سبيله لا يعمل، فعند ذلك تحتاج إلى إضمار؛ لاستحالة العطف هنا على اللفظ".^(٣)

ب-الثاني: قول الكوفيين في أنه يُنتصب بالخلاف بين ما تقدم على الفاء، وبين ما تأخر عنها.

ت-الثالث: قول منسوب إلى الجرّمي(ت٢٢٥هـ)، وإليه ذهب بعض الكوفيين في أنَّ الفاء هي الناصبة

بنفسها.

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) رأي الكوفيين بقوله: " لا نسلم، فإنَّما لو كانت هي الناصبة

بنفسها، وأنَّما قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: (إيتني وفأكرمك

وفأعطيك)، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها".^(٤)

وكذلك يُنصب الفعل المضارع ب(أن) المضمرة وجوباً بعد (الواو) الدالة على الجمع، بنفس شروط

الفاء إلا أنَّها تخالفها في كونها للجمع، والفاء للسببية، وكذلك يُنصب بعد(لام التعليل)، وبعد (أو) التي بمعنى

(إلى أن)، و(إلا أن)، و(لام المحود)^(٥)، وإلى هذا أشار ابن جني(ت٣٩٢هـ) بقوله: "وأما الواو فإذا كانت

(٢) ينظر: المقتضب: ١٤/٢

(٢) ينظر: المقتضب/ ١٤/٢، والأنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨/٢، والجني

الداني: ٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٣/٤.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨/٢.

(٤) الأنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٥/٢.

(٥) ينظر: الصافية: ٥٨٦.



بمعنى الجمع والجواب فإنَّ الفعل أيضاً بعدها ب(أن) مضمرة، تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي : لا تجمع بينهما".^(١)

ثمَّ ختم السَّرهندي هذه الأدوات بقول الشاعر:

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْبِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٢)

ف(تَقَرَّرَ) فعل مضارع منصوب ب(أَنْ) المقدَّر بعد واو العطف، وهو معطوف على الاسم وهو (عباءة)، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم إلاَّ بتقدير (أَنْ)، فالسَّرهندي حذا حذو البصريين في كون هذه الأحرف ناصبة للفعل هو (أَنْ) المصدرية المقدَّرة، مخالفاً الكوفيين في أن هذه الأدوات هي الناصبة بنفسها. وفي هذا يقول الرضي: "أَنَّ هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار (أَنْ)، فعند (حتى)، و(لام كي)، و(لام الجحود): (حروف جر)، و(الواو)، و(الفاء)، و(أو)، حروف عطف، ولا ينصب شيء منها بنفسه، لأنَّ الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء، ولا يعمل منها شيء منها في الأفعال، والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين، وجاءت (أَنْ) ظاهرة بعد (لام كي)، خاصة في بعض المواضع، فتبين بذلك أنَّها غير عاملة بنفسها"^(٣)

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- عناية السَّرهندي بالعوامل المعنوية والمقدَّرة عناية فائقة، فقد كانت عنايته واهتمامه واضحة في كتابه وهذا ما بيَّنته من خلال هذا البحث.

٢- اعتدَّ السَّرهندي بالمذهب البصري في شرح وتفصيل العوامل المعنوية والمقدَّرة، فسار على خطاهم وحذا حذوهم، وبالمقابل كان كثير الاعتراض على المذهب الكوفي.

٣- متابعتة لآراء ابن الحاجب كانت واضحة فقد وافقه في جلِّ مسائل كتابه، وإن كان في المقابل خالفه واعترض عليه لكن في مسائل قليلة.

(٢) اللع: ١٢٩.

(٢) البيت من شواهد الكتاب: ٤٥/٢.

(٣) شرح الرضي: ٥٣/٤.



٤- جاءت تقسيماته للعوامل المعنوية والمقدّرة تبعاً لتقسيمات النحاة الذين سبقوه موافقاً بهذا التقسيم ابن الحاجب.

٥- اعتدّ بالسماع للاستدلال على صحة كلامه في تقسيمه وشرحه للعوامل المعنوية والمقدّرة، فكان يورد المسألة ثم يعرضها بشاهد قرآني أشعري لتقويتها.

٦- ظهر من خلال هذا البحث أنّه لم يكن ناقلاً فحسب، بل نراه يوضح ويفصل شرح المسائل، حتى وإن كان شرحاً طويلاً، بل تعدّى ذلك إلى توجيه رأي المصنف أو الاعتراض عليه، وهذا يدلّ على أنّه كان من العلماء البارعين في هذا المنحى وله الريادة في ذلك.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم:

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٣. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤. أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، الأطلسي، ط/٢.
٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
٦. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
٧. أمالي السهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، السعادة للطباعة.
٨. الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط/١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.



١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط/١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٣. الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٥٧٠هـ، ٦٤٦هـ) تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العلي، الاوقاف والشؤون الدينية.
١٤. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ.
١٥. التفكير النحوي عند المبرد، د. علي فاضل سيد عبود الشمري، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٦. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٧. حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/١: ١٤٢٤-٢٠٠٣.
١٨. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى الفُجُوي، شيخ زاده (ت ٩٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط/١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨.
٢١. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط/١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٢. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراذبي، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٣.



٢٣. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الإسلامية مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٤. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٥. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط/١، ١٩٧٧ م.
٢٦. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط/١ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
٢٧. ضرائر الشُّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِيُّ الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/١، ١٩٨٠ م.
٢٨. قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفصل لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، دكتور/ عبد الله عبد العليم حسن السنترليسي دار الكلمة للنشر والتوزيع.
٢٩. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط/١، ٢٠١٠ م.
٣٠. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣١. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٢. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر - دمشق، ط/١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٣. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط/١، (١٤٠٥ - ١٤٠٥ هـ).
٣٤. مسائل خلافة في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط/١، ١٩٨٥.



٣٦. المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الرمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط/١، ١٩٩٣.
٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٣٨. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت.
٣٩. المقرب ومعه مثل المقرّب، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ).
٤٠. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
٤١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية - مصر.

